





## المبحث الأول أهمية الاستثمار قصير الأجل

في الواقع نجد أن المصارف الإسلامية تركز في توظيف الموارد المتاحة للتوظيف على الاستثمار قصير الأجل وذلك يظهر جلياً وبوضوح من خلال معظم القوائم المالية المنشورة وتقارير مجلس الإدارة ، وذلك لأن أكبر مصدر لهذه الموارد هو الودائع الحرة قصيرة الأجل ، وأيضاً من أجل العمل على إيجاد السيولة اللازمة تحسباً لأي طارئ مثل السحب المفاجئ ونتيجة أى ظروف طارئة وناقش هذا المبحث:

### أولاً : ضرورة تطبيق قاعدة توافق الآجال في الودائع القصيرة :

يحرص المصرف الإسلامي على ضرورة توافر السيولة المطلوبة التي تجعله في وضع مطمئن عند حدوث سحب متوقع أو غير متوقع للودائع الموجودة لديه ، ولذلك لابد أن يحرص على أن تكون مدّة الاستثمار موافقة على قدر الإمكان للمدّة القانونية لانتهاء الودائع أي لابد أن تتوافق آجال الاستثمار مع آجال الودائع، ولكن في نفس الوقت لابد من الحرص على تحقيق الربحية المناسبة ، ومن المعلوم أنه كلما زادت السيولة كلما نقصت فرص الربحية ، ولذا يتعين على المصرف المفاضلة الدقيقة بين اعتبار السيولة وبين المقدرة على تحقيق ربحية<sup>(١)</sup> ويتطلب الأمر كذلك حسن إختيار الاستثمارات القصيرة الأجل التي تحقق أرباح في أجل قصير ، ويضع المصرف في اعتباره أيضاً الظروف الاقتصادية التي يزول فيها نشاطه ، ولا بد في نفس الوقت من أن يحرص المصرف الإسلامي على ضرورة عدم تعطيل الأموال وجسبها عن الاستثمار إلا للضرورة القانونية والفنية كما أن احتفاظ البنك بأرصدة نقدية مملوكة له وحال عليها الحول يخضعها للزكاة بمعدل ٢,٥٪ منها<sup>(٢)</sup>.

والمصرف الإسلامي غالباً ما يسمح لصاحب الوديعة الاستثمارية أن يسحبها قبل حلول أجلها اذا طلب ذلك حرصاً على استمرار الثقة في المصرف وأيضاً تقديراً لظروف الثقة في المصرف وأيضاً تقديراً لظروف التعامل معه ، وذلك مما يجعل الودائع الاستثمارية تعتبر عملياً إلى حد كبير في عرف السيولة أموالاً تحت الطلب في أى وقت ويرى الباحث أنه يجب أن يكون العرف السائد بين المصرف الإسلامي وبين أصحاب الودائع هو الإلتزام بتملة الوديعة وعدم سحبها في أى وقت يشاء صاحبها. وذلك مما يساعد المصرف على وضع استراتيجية لاستثمار أموال الودعين تتفق وآجال الودائع واحتمالات عدم تجديد جزء منها، وكلما كان المصرف ملتزماً بشرع الله ونجحاً في تحقيق أهدافه

(١) انظر ، د/ محمد زكي شافعي ، (مقدمة في العقود والبنوك) ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٨٦ ، ص ٢٧٩ / ٢٨١ ، وأيضاً ،

لوزي فرج لوزي ، (الائتمان المصرفي علماً وعملاً) ، معهد للدراسات المصرفية بتجارة الإسكندرية .

(٢) انظر ، د/ محمد عبد الحليم عمر ، (الاحتياط ضد مخاطر الائتمان في الاسلام بالتطبيق على البنوك الإسلامية) ، مجلة للدراسات

لتجارة الإسلامية ، مركز صالح كامل وتجارة الأزهر ، العدد ٥ ، ١٩٨٥ ، ص ٨٦ ، ٨٧ .

كلما ازدادت الثقة به وازداد إقبال اللودعين عليه وقلت احتمالات تعرضه لأزمة سيولة لإقبال اللودعين على سحب ودائعهم . ولقد قامت للمصارف الإسلامية بصفة عامة بالإتجاه إلى الاستثمارات قصيرة الأجل في الداخل والخارج ، محاولة بذلك تطبيق قاعدة توافق الآجال في الودائع القصيرة ، ويظهر ذلك بالنظر إلى الميزانية المجموعة لعشرين مصرفاً إسلامياً أعضاء بالاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية عن عام ١٤٠٨هـ (الاصول) :- وذلك ما يوضحه الجدول التالي (١).

### الأهمية النسبية للاستثمار قصير الأجل

اليان	المبلغ بالمليون دولار	الوزن النسبي %
توظيف إسلامي قصير الأجل	٤٠٩,٩	٦٩
توظيف إسلامي متوسط وطويل الأجل	٧٠٧,٧	١٠
متاجرة واستثمارات في عقارات	١٤٩٨,٢	٢١
الإجمالي	٧١١٥,٨	١٠٠

ومما سبق يتبين أهمية الاستثمار قصير الأجل في المصارف الإسلامية تطبيقاً لقاعدة توافق الآجال في الودائع القصيرة .

ثانياً : الاضطرار لاستثمار بعض الودائع الطويلة في استثمار قصير تحسباً للسحب

### المفاجئ :

نظراً لما سبق ذكره من ضرورة حرص المصرف الإسلامي إلى وجود سيولة مطمئنة ، فإن بعض المصارف قد تضطر إلى استثمار بعض الودائع الطويلة الأجل في استثمار قصير الأجل ، وأيضاً تضطر إلى استثمار جزء من مواردها الذاتية (التي يجب أن يكون استثمارها طويل الأجل) في استثمار قصير الأجل وذلك تحسباً للسحب المفاجئ ، وأيضاً ربما خوفاً من أن تزيد استثماراتها طويلة الأجل في مشروعات وشركات قد تتعرض لخسائر أو قد تستمر فترة طويلة حتى تبدأ في تحقيق الربح مما يؤثر على السيولة في المصرف .

ونظراً لعدم توافر البيانات التفصيلية عن الودائع طويلة الأجل بالمصارف الإسلامية بصفة عامة ، وتوافر بيانات عن حقوق الملكية (الموارد الذاتية) والاستثمار طويل الأجل بكثير من المصارف الإسلامية ، فلقد رأى الباحث عمل جدول يوضح فيه هذه البيانات لبعض المصارف الإسلامية للتليل على قلة الاستثمار طويل الأجل بالنسبة لحقوق الملكية كما يلي :

(١) انظر ، ( دليل البنوك الإسلامية ) ، الجزء الأول ، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ١٩٩٠ ، ص ٢٢ .

الموارد الذاتية والاستثمار طويل الأجل  
في بعض المصارف الإسلامية عن العام المالي  
١٤٠٩هـ/١٩٨٩م (١)

اسم المصرف	حقوق الملكية	الاستثمار طويل الأجل	النسبة المئوية للإستثمار/ الملكية	نوع العملة
- المصرف الإسلامي الدولي للإستثمار والتمية / مصر	١١٢,١٦	١١,١	٩,٩	جنيه مصرى
- بنك فيصل الإسلامي للمصرى	١٠٨,٨	٦١,٢	٥٦,٣	دولار أمريكي
- بنك دبي الإسلامي	٢٢٤,٩	٤٦,٦	٢٠,٧	درهم
- البنك الإسلامي الأردني	١٢,١	٠,٣	٢,٤	دينار
- مصرف قطر الإسلامي	١٤٨,٧	١٥,٦	١٠,٥	ريال
- مصرف فيصل الإسلامي - البحرين	٤٧,٨	٧	١٤,٦	دينار
- البنك الإسلامي السوداني	٤٦,٤٩	٩,٣	٢٠,٠	جنيه سوداني
- بنك التقوى / إيهاما	١٩,٩٥	١١,٥٧	٥٨,٩	دولار
- بنك التمويل السعودي لتونسي	٢٦,٩٢	٧,٨	٢٩	دولار
- بنك فيصل السوداني	١٣٤,٧	٣٠,٤	٢٢,٦	جنيه سوداني

(القيمة بالليون حسب نوع العملة)

من هذا الجلول يتضح مايلي :-

- أن النسبة المئوية للاستثمار طويل الأجل / حقوق الملكية ، بلغت ٤ و ٢٪ في البنك الإسلامي الأردني وهي أقل نسبة ، وأعلى نسبة هي ٩ و ٥٨٪ في بنك التقوى / إيهامس .
- أن المتوسط العام لنسبة الاستثمار طويل الأجل / حقوق الملكية (بالنسبة للمصارف المذكورة بالجلول) بلغت ٢ و ٢٧٪ .
- وما سبق يتضح أن بعض المصارف الإسلامية تضطر لاستثمار جزء من مواردها طويلة الأجل في غير الاستثمارات طويلة الأجل ، وارتفاع نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل بصفة عامة في المصارف الإسلامية يرجح استثمار جزء من الموارد طويلة الأجل (ودائع طويلة الأجل ، حقوق ملكية) في الاستثمار قصير الأجل .

(١) المصدر: (مؤشرات المصارف الإسلامية)، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتمية والعهدة العليا للفكر الإسلامي ،

- ومن أمثلة للمصارف التي تستثمر جزءاً ضئيلاً جداً من مواردها طويلة الأجل في استثمار طويل الأجل: بنك البركة الدولية المحدودة / لندن حيث بلغت نسبة التوظيف طويل الأجل إلى مجموع التوظيفات ١,٠٪ فقط في عامي ١٩٨٤، ١٩٨٥<sup>(١)</sup>. وبلغت نسبة التوظيف قصير ومتوسط الأجل إلى مجموع التوظيفات ٩٩,٩٪ في عامي ١٩٨٤ م، ١٩٨٥ م<sup>(٢)</sup>.

وذلك في حين تبلغ نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي اللوارد ٢٧,٩٪ عام ١٩٨٤، ٩,٢٩٪ عام ١٩٨٥<sup>(٣)</sup>.

- وماسبق يعنى أن ارتفاع نسبة التوظيف قصير ومتوسط الأجل وانخفاضها في التوظيف طويل الأجل على الرغم من ارتفاع نسبة حقوق الملكية وليس راجعاً إلى انخفاض مصادر التمويل الطويلة، وإنما قد يرجع لاضطرار المصرف لذلك ربما لحدائته أو إلى الاستراتيجية الاستثمارية للبنك.

### ثالثاً : استثمار الودائع تحت الطلب :

الودائع تحت الطلب هي الودائع الجارية (الحسابات الجارية) وهي تحصل في التزام مصرفي بالدفع عند الطلب . ويحفظ الأفراد والشروعات بأرصدهم النقدية في صورة ودائع جارية لدى البنوك بقصد استعمالها كأداة لتسوية الالتزامات عن طريق التعامل بالشيكات<sup>(٤)</sup>، أو أوامر دفع أو أية وسيلة من وسائل الدفع، أى بحق لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها بمجرد الطلب في أى وقت، ولكن لا يستحق أى أرباح استثمار . وإن كان يمكن للمصرف أن يقدم بعض الزايات لأصحاب الحسابات الجارية فقد نصت فتوى هيئة الرقابة الشرعية ببيت التمويل الكويتي على مايلي : (يجوز تخصيص أصحاب الحسابات الجارية من فئة معينة أو إطلافاً لبعض للزايات على سبيل "الجوائز أو الهدايا" على أن لا يكون ذلك مشروطاً ولا ملحوظاً عند فتح الحساب)<sup>(٥)</sup>.

ومن الناحية العملية لا يتم سحب الودائع تحت الطلب كلها في وقت واحد كما يتم تغذيتها بإيداعات جديدة بصفة مستمرة مع السحب منها، ولذا يبقى جزء كبير بصفة دائمة كرسيد لهذه الودائع (الحسابات الجارية) ولكن ذلك يوجب أيضاً الحذر والاحتفاظ دائماً بجزء منها في صورة سيولة نقدية تحسباً لأي ظروف، وأيضاً توظيف الجزء الآخر حتى لا يبقى معطلاً في استثمار قصير الأجل

(١) انظر، للوشرات للآلية للمصارف الإسلامية، مركز الاقتصاد الإسلامي بالمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، القاهرة،

جلول رقم ٨، ص ٢٦.

(٢) انظر للرجع السابق، جلول رقم ٩، ص ٢٨.

(٣) انظر، للرجع السابق، جلول رقم ٢، ص ١٣.

(٤) انظر، د/ محمد زكى شافعي، مرجع سابق، ص ٢٦١.

(٥) بيت التمويل الكويتي، (فتاوى شرعية في المسائل الاقتصادية)، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ص ٩٨.

حتى يتم استرجاعه مع أرباحه في أقرب وقت ممكن ثم إعادة توظيف الجزء الذي يسترد منه وهكذا .  
وفي الميزانية المجموعة لعشرين مصرفاً إسلامياً أعضاء بالاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية عن عام ١٤٠٨ هـ بلغت الحسابات الجارية ما يعادل ٣,٤٤,١٠ مليون دولار بنسبة ٧,١٠٪ من مجموع الخصوم  
وبنسبة ٥,١٢٪ من إجمالي الموارد المتاحة للتوظيف<sup>(١)</sup>.

وهذا المعدل للحسابات الجارية تؤكد دراسة أجريت بمركز الاقتصاد الإسلامي الدولي  
للاستثمار والتنمية بمصر عن عشرين مصرفاً إسلامياً في عام ١٩٨٤، ١٩٨٥ .

كما يتضح من الجدول التالي :

---

(١) انظر ، ( دليل البنوك الإسلامية ) ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

نسبة الحسابات الجارية إلى إجمالي الودائع (١)

رصيد الحسابات الجارية / إجمالي أرصدة الحسابات الجارية والادخارية والاستثمارية

ملاحظات	١٩٨٤ %	١٩٨٥ %	اسم البنك
لا توجد حسابات	—	—	بنك الإسلامي
جارية	—	—	بنك ليرة الإسلامية - البحرين
	٢,١	١,٥	مصرف فيصل الإسلامي - البحرين
	١٠,٨	٢,٥	بيت الاستثمار الإسلامي الأردني
	١٥,٩	٢,٩	بنك فيصل الإسلامي المصري
	١,٢	٦,٦	بيت التمويل السعودي التونسي
	٥,٨	٧,١	بنك ناصر الاجتماعي
	١٤,٥	٧,٣	بنك البحرين الإسلامي
	١٤,٢	٨,٢	للصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية
	٩,٤	١٦,٨	بيت التمويل الكويتي
	٩,٨	٢٩,٣	بنك الإسلامي الدولي - للتمويل
	٥٣,٤	٣٢,٠	مصرف قطر الإسلامي
	٦٤,٦	٦٦,٣	بنك فيصل الإسلامي السوداني
	٥٩,٨	٧٢,٢	بنك التضامن الإسلامي السوداني
باشر نشاطه	—	٧٢,٧	بنك غرب لسوداني الإسلامي
آخر ٨٤	—	—	بنك تنمية التعاون السوداني
	٦٦,٧	٧٨,٦	بنك الإسلامي السوداني
	٧٧,٩	٨٢,٠	بنك دبي الإسلامي
	١٦,٩	غير متاح	بنك دبي الإسلامي
	غير متاح	غير متاح	ليرة الدولية المحدودة - لندن
	١٦	١٠,٤	متوسط نسبة على مستوى البنوك

ويتضح من هذا الجدول ارتفاع نسبة الحسابات الجارية إلى إجمالي الودائع بلوحة كبيرة بحيث وصلت في بعض المصارف نسبتها أكبر نسبة في إجمالي الودائع كما يلي :-

(١) انظر ، (للمؤشرات المالية للمصارف الإسلامية) ، مرجع سابق ، جدول رقم ٦ ، ص ٢٢ .

- مصرف قطر الإسلامى ٤, ٥٣٪ عام ٨٤ .
- بنك فيصل الإسلامى السودانى ٦, ٦٤٪ عام ١٩٨٤ ، ٣, ٦٦٪ عام ١٩٨٥ .
- بنك التضامن الإسلامى السودانى ٨, ٥٩٪ عام ١٩٨٤ ، ٢, ٧٢٪ عام ١٩٨٥ .
- بنك غرب السودان الإسلامى ٧, ٧٢٪ عام ١٩٨٥ .
- بنك التمية التعاونى السودانى ٧, ٦٦٪ عام ١٩٨٤ ، ٦, ٧٨٪ عام ١٩٨٥ .
- البنك الإسلامى السودانى ٩, ٧٧٪ عام ١٩٨٤ ، ٨٢٪ عام ١٩٨٥ .
- كما يتضح أيضا أن متوسط النسبة على مستوى البنوك ١٦٪ عام ١٩٨٤ ، ٤, ١٠٪ عام ١٩٨٥ .

ومسبق يؤكد أهمية استثمار جزء من الودائع تحت الطلب (المساهمات الجاريه) فى التوظيف قصير الأجل .

#### رابعا : إيجاد نظام بديل عن نظام Over Night :

نظام Over Night هو نظام يعتمد على حساب النمر وذلك بحساب الفوائد عن المبالغ الموجودة عن كل يوم مكث فيه المبلغ ولو يوم واحد فقط ، فلو اقترض بنك من بنك آخر مبلغاً على أن يسدده ثانى يوم فيتم حساب فائدة متفق عليها للبنك الدائن على البنك للمدين ، أى أن البنك الربوى يوظف مال فائض لديه لمدة قصيرة ويأخذ على ذلك فائدة ، وهذا مالا يستطيع عمله للمصرف الإسلامى ولا بد أن يكون هناك بديل لنظام Over Night بحيث يمكن للمصرف الإسلامى التوظيف الحلال لفائض الأموال لديه والتي يمكن تحويلها لسيولة بسرعة ويسر وسوف يتم ذلك بشئ من التفصيل فيما بعد ، وبذلك يمكن أن يكون الاستثمار قصير الأجل أحد البدائل عن نظام Over Night .

1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions. It emphasizes that every entry should be supported by a valid receipt or invoice to ensure transparency and accountability. This is particularly crucial for businesses operating in highly regulated industries where compliance is a top priority.

2. The second section focuses on the role of technology in streamlining financial processes. Modern accounting software not only automates routine tasks like invoicing and payroll, but also provides real-time insights into the company's financial health. By leveraging data analytics, management can identify trends, forecast future performance, and make informed strategic decisions.

3. Additionally, the document highlights the significance of strong internal controls. These controls are designed to prevent errors and detect potential fraud or misstatements. A robust system of checks and balances, including segregation of duties and regular audits, is essential for maintaining the integrity of the financial reporting process.

4. Finally, the text stresses the importance of clear communication and collaboration between all stakeholders involved in the financial process. Regular meetings and transparent reporting can help build trust and ensure that everyone is aligned with the organization's financial goals and objectives.

5. In conclusion, effective financial management is a multifaceted task that requires a combination of sound accounting practices, technological innovation, and strong internal controls. By adhering to these principles, organizations can ensure the accuracy and reliability of their financial statements, thereby supporting long-term growth and success.

6. The document also provides a detailed overview of the various components that make up a comprehensive financial reporting system. This includes not only the core accounting entries but also the supporting documentation and the internal review processes that ensure the data is accurate and complete. Understanding these components is key to developing a robust and efficient financial reporting framework.

7. Furthermore, the text discusses the challenges that organizations may face when implementing these best practices. Common issues include data integration from multiple systems, ensuring the security of sensitive financial information, and the need for ongoing training and support for staff. Addressing these challenges proactively is essential for a successful implementation.

8. The document concludes by reiterating the importance of a proactive approach to financial management. Regular reviews and updates to the financial reporting process are necessary to adapt to changing business conditions and regulatory requirements. By staying vigilant and committed to excellence, organizations can maximize their financial performance and achieve their long-term vision.